النهج العارية عن الدلالة لا يصح ان ذكر الوضع يغني عن ذكر الدلالة الآن يقال ليس
ذكر الوضع في التعريف بمجرد قوله وضع بل بقوله لفظ وضع لمعنى ولا يخفى ان هذا المجموع يستلزم
اعتبار حقيقة الوضع في التعريف قوله ومثل دير المسموع من وراء الجدار اختار لفظا
مهملا للتمثيل وقيده بالسماع من وراء الجدار ليتمحض فهم اللافظ لسماع دير و
دلالة اللفظ لذلك المدلول العقلي فيظهر الدلالة العقلية كمال الظهور بخلاف ما لو كان
للفظ معنى فيكون ثابتا للفظ دلالتان فلا يظهر ما قصد بالتمثيل كمال الظهور ولو كان اللافظ فربما
لم يظهر ان فهم المعنى للمشاهدة او للدلالة اللفظية قوله وبعد تقييد الدلالة اه فيه نظر لانه
يجوز ان يذكر بعد ذكر الدلالة ما يستلزم الوضع فيستغنى به من ذكر الوضع كما في تعريف
المفصل فان تقييد المعنى بالمفرد يستلزم الوضع لان الافراد فرعه فلا حاجة الى ذكر الوضع
قوله كما في المفصل فيه لطافة لان تعريف المفصل مفصل لهذا التعريف قوله اي منقسمة اشار الى
ان هذا الجزء لم يقصد به بيان حكم الكلمة بل قصد به تكميل تعريف الكلمة بتصويرها ثانيا
بضم قيود اليها يحصل اقسامها كما حقق ان لا حكم في التقسيم وانه من تتمة
التعريف ويظهر لك ضم القيود بملاحظة تفصيل الاقسام فان ما ذكره
في قوة وهي كلمة دلت على معنى في نفسها ولم يقترن باحد الازمنة الثلاثة وكلمة
دلت واقترنت كذلك وكلمة لم تدل كذلك وليس تقسيم الشيء الا ضم القيود
اليه ليحصل بعدد القيود مفهومات هي بالنسبة الى هذا الشيء تسمى اقساما و
هذا الشيء بالنسبة اليها مقسما ويسمى كل قسم بالنسبة الى قسم آخر قسيما والغالب في
التقسيم قصد حصر المقسم في ما ذكر من الاقسام وقد يتخلف عنه فلذا قال منحصرة فيها
والحصر المقصود به ان حكم بنفس مفهوم التقسيم من غير ضميمة النفاة الى ما هو خارج عنه
فهو عقلي والا فالاستقرائي هذا هو المشهور لكنه كثيرا ما يوجد حصر لم يكف فيه مفهوم
التقسيم ولا تعلق له بالاستقراء بل يستعان فيه بتنبيه او برهان فيقال هناك قسم
ثالث حقيق بان يسمى حصرا قطعيا والحصر المراد هنا قيل عقلي وقيل على انه استقرائي
قد بيناه في شرح الكافية وفي هذا المقام قول المص لانها تتعلق بما يلزم من الكلمتين معنى اللفظ وليكن هذا القدر الظرف

مرئيا كم

للظرف عند بعض النحاة من غير حاجة الى اعتبار لفظ في نظم الكلام وبه يشعر سوق كلام
الشارح وبعض النحاة يقدرون عامل الظرف وهكذا انحصرت لانها قوله اي الكلمة
لما كانت لما ظرف بمعنى اذ ويلزم بعد حال الماضي لفظا او معنى وجوابه ايضا
كذلك وجملة اسمية مقرونة باذا المفاجاة قال تعالى فلما كتب عليهم القتال
اذا فريق منهم او مع الفاء وربما كان ماضيا مع الفاء وقد يكون مضارعا هذا
كلام الرضي فقوله وهي الجملة الاسمية مع الفاء جواب لما بلا اشكال الا انه لا يدخل الفاء على ما هو
جوابها فلا وجه لقوله فهي الآن يقال الجواب محذوف اي اعتبر الدلالة وجهه قوله فهي تفريع
وجيه بعد لا يخفى قوله اما من صنعتها عدل عن التقدير المشهور من حذف المضاف من الاسم اي
الان حالها مع الثانية تحليل حذف ولتعد احسن لانه محوج الى صرفه قولنا قوله الثاني
الحرف واخواته عن الظاهر المتبادر لكن فيه ان الظاهر اسقاطها كلمة من المستدعية
للتقدير متعلق مع ان في تجريد صنعتها على انه يكون مبتدا وخبره ان يدل غني عنه
ومنهم من قال ادراج كلمة من لان حصر القنعة في الدلالة وعدمها باطل لوجود
صنعات لا تحصى للكلمة وفيه لانا حصر بعض القنعة ارضا فيها باطل لان كل
صنعة من الصنعات التي لا تحصى يصدق عليها انها من صنعة الكلمة على ان معنى
حصر التقسيم ليس الا ان ليس المقسم خارجا عما ذكر في التقسيم وليس المعنى
على انه ليس له امر آخر وراء ما ذكر في التقسيم الا يرى ان معنى قولنا الانسان
اما عالم او ليس بعالم ليس الا ان الانسان لا يخرج عنهما لا انه لا يكون له غير هذا
الظهور ان له صنعات لا تحصى وهناك تقدير آخر اخفى اي ذات ان تدل ثم تاويل
اخفى وهو جعل ان يدل بمعنى الدلالة تركهما لكونهما مستفيضين مشهورين فاكتفى
بالتنبيه على ما قصد بذكره من التنبيه على قصور بيان غيره وهناك تحقيق ذكره سيد
المحققين وهو انه لا حاجة الى تقدير للفرق بحسب المعنى بين صريح المصدر والفعل
المأول به بدخول كلمة ان او ان لان من رجع الى المعنى يعرف ان الاول لا يرتبط
بالذات من غير تقدير او تاويل والثاني يرتبط به من غير حاجة الى شيء منهما

Copyright © King Saud University